إعمار للصناعة

رئيس مجلس الإدارة
عادل سليمان

رئيس التحرير
إبراهيم علي

رئيس التحرير التنفيذي
شريف حمادة

بالتعاون مع اليابان.. «البيئة» تبحث سبل الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية

أخبار البيئة

أبريل ٢٠٢١ - ٢٠ صفحة

14
«دليل معايير الاستدامة البيئية».. استراتيجية مصر للتحول الأخضر

18
د. نهى سمير.. من مدرسة الراهبات بالإسماعيلية إلى أفضل باحثة في هولندا

16
«فينوس» بصمة خضراء في ربوع الوطن

08
وزيرة البيئة تناقش مع مجموعة من رواد الأعمال استعدادهم لتبني بدائل البلاستيك

13
الفيوم.. قبلة الترويج للسياحة البيئية في مصر

02
سمكة نابليون ينتهي بها المطاف بـ«علوم البحار»

15
أين اختفى النحل؟!

محافظ أسيوط يناقش إنشاء ٤ محطات وسيطة ومصنع تدوير المخلفات الصلبة

التقى اللواء عصام سعد، محافظ أسيوط، الدكتور نور الدين فرج، مدير المكتب الاستشاري للبرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة بأسيوط، ورجب محمود مدير إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة؛ وذلك لمناقشة الموقف التنفيذي لإنشاء ٤ محطات وسيطة بمراكز المحافظة ومصنع لتدوير المخلفات الصلبة ومدفن صحي ضمن مشروعات البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة بـ٤ محافظات من بينها أسيوط، وذلك بناءً على توجيهات القيادة السياسية والدولة وتفعيلًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية المستدامة.

واستعرض المحافظ، خلال اللقاء، الإجراءات التي تم اتخاذها للإسراع في تنفيذ المشروعات، لافتًا إلى أنه يجري العمل بالمحطة الانتقالية الوسيطة للمخلفات الصلبة بقرية دشلوط التابعة لمركز ديروط والمحطة الوسيطة بمركز أبو تيج، لافتًا إلى اتخاذ إجراءات الإسناد لمشروعي المحطة الوسيطة بمركز أبنوب والمحطة الوسيطة بمركز منفلوط، وفي انتظار التصميمات من الجانب الألماني والتجهيز لوضع حجر الأساس لهما، مشيرًا إلى أنه تم عقد جلسة تشاور مجتمعي لعرض نتائج دراسة تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية لمشروع إنشاء مدفن صحي ومصنع لتدوير المخلفات الصلبة بمركز أسيوط، وجارٍ وضع التصميمات النهائية لهما وسيتم خلال الأشهر القادمة طرح المشروعين ضمن الإجراءات التي تتخذها المحافظة لدعم منظومة المخلفات الصلبة بالمحافظة.

كما استعرض مسئولو البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة أهم المشروعات التي تم تنفيذها بمختلف قرى ومراكز المحافظة ومجهودات التخلص من المخلفات الصلبة، وتعزيز إنشاء المحطات الوسيطة بالمراكز، والموقف الحالي لإقامة المصنع والمدفن الصحي للمخلفات، فضلًا عن جهود وحملات التوعية وحملات النظافة والتجميل بقرى ومراكز المحافظة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وبعض الجمعيات الأهلية، فضلًا عن تفعيل المبادرة الرئاسية «اتحضر للأخضر» وتشجير الشوارع والميادين بالمراكز والأحياء بالتعاون مع جهاز شئون البيئة وإدارة البيئة بالمحافظة.

وأوضح المحافظ أنه سيتم إقامة مصنع تدوير المخلفات الصلبة بالمحافظة على مساحة ٥٠ فدانًا بطاقة إنتاجية ٣٣٠ طنا في اليوم، وذلك وفقًا لأحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة والمعايير الأوروبية، وإقامة مدفن على مساحة ٢٠ فدانًا، معلنًا دعمه الكامل لعمل البرنامج الوطني لإدارة المخلفات بالمحافظة من خلال مصانع تدوير المخلفات والمحطات الوسيطة التي يجري إنشاؤها بالمراكز لتسهيل نقل المخلفات إلى المصانع وتعظيم الاستفادة منها، فضلًا عن تفعيل منظومة جمع القمامة من المنبع وحملات التوعية والجهود المبذولة مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية بالتنسيق مع رؤساء الأحياء والمراكز؛ للتوعية بأهمية التخلص الآمن من المخلفات الصلبة والقمامة، من أجل الحفاظ على صحة المواطنين فضلًا عن تدعيم القطاع بمعدات شفط وإزالة الأتربة من الشوارع لتحديث عمل المنظومة.

اللواء عصام سعد محافظ أسيوط

سمكة نابليون ينتهي بها المطاف بـ«علوم البحار»

في إطار توجيهات الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة لقطاع المحميات الطبيعية بضرورة تشديد الرقابة وشنّ الحملات التفتيشية على محلات بيع الأسماك والحيوانات لحماية الموارد الطبيعية ومنع استنزافها، قامت محميات البحر الأحمر بتسليم سمكة نابليون التي تم العثور عليها بأحد المخازن التابعة لمحل بيع أسماك لمعهد لعلوم البحار بالغردقة، حيث تم البدء في أعمال وإجراءات تحنيط السمكة، وذلك وفقًا للبروتوكول الموقع بين وزارة البيئة وأكاديمية البحث العلمي.

وكانت لجنة من باحثي المحميات وشرطة البيئة قد انتقلت للمخزن المتواجد به السمكة لتحديد نوعها وأخذ القياسات اللازمة لتسجيلها بقاعدة البيانات الخاصة برصد الأنواع من الكائنات البحرية النادرة، حيث تعتبر سمكة نابليون من الأسماك النادرة المهددة التي يجرم اصطيادها وبيعها والاتجار بها.

وتواصل الأجهزة الشرطية تحرياتها للتعرف على الشخص الذي قام بصيد السمكة وورودها محل الأسماك، حيث سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حياله نظرًا لخطورة أنشطة الصيد الجائر على البيئة البحرية التي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي واستنزاف وانقراض بعض أنواع الكائنات النادرة.

وزيرة البيئة تستعرض إجراءات الانتقال للعاصمة الإدارية.. وحوافز للموظفين المنتقلين

عقدت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، اجتماعًا مع قيادات وزارة البيئة لمتابعة سير العمل وإجراءات وخطوات الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة الخاصة بالتحول الرقمي، حيث تم عرض حزمة الحوافز والتسهيلات التي ستقدمها الدولة للموظفين المنتقلين للعاصمة الإدارية، ليتسنى للعاملين بالدولة أداء مهامهم بسلاسة ويسر.

وأوضحت وزيرة البيئة أن حزمة الحوافز التي تقدمها الحكومة للموظفين المنتقلين للعاصمة الإدارية تتنوع بين توفير بدل انتقال، أو الحصول على شقة مدعومة من الدولة بسكن مصر بمدينة بدر أو بحي "R3" بالعاصمة الإدارية الجديدة.

كما أشادت «فؤاد» بالخطة المتكاملة التي وضعتها الدولة لتأهيل ورفع كفاءة العاملين المنتقلين للعاصمة وفقًا لنتائج اختبارات تقييم الأداء وما أسفرت عنه الاحتياجات التدريبية، وجارٍ استكمال الدورات التدريبية لبناء وتنمية قدرات الموظفين على حزم تدريبية رئيسية كبرامج الأساسيات، وبرامج الجدارات، والتدريب على التطبيقات الجديدة، بالإضافة إلى خطة متكاملة لرفع القدرات الرقمية للعاملين بما يتناسب مع بيئة العمل الجديدة المقرر الاعتماد عليها بالعاصمة الإدارية، إيمانًا من الدولة بأن رفع قدرات العاملين سيسهم في النهوض بالعمل الحكومي وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن.

وفي السياق ذاته، أجرت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، زيارة لمبنى الوزارة الجديد بالعاصمة الإدارية الذي تم بناؤه بشكل متوافق بيئيًا، حيث يراعى ترشيد استهلاك الموارد واستدامتها كالطاقة والمياه ونشر المسطحات الخضراء حوله، وذلك ضمن التوجه العالمي الجديد نحو التوسع في المباني الخضراء للحفاظ على استدامة الموارد، وضمن توجه الدولة في التوسع في المباني المتوافقة بيئيًا والمدن المستدامة.

ربط مداخن كهرباء محطة غرب دمياط بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات

أكدت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، أن هناك ٧٩ منشأة كبرى حتى الآن تتم مراقبتها على مدار اليوم من خلال منظومة مراقبة الانبعاثات الصناعية بالوزارة، حيث يتم تطبيق إجراءات متابعة ومراقبة إلكترونية بشكل مستمر من خلال فروع جهاز شئون البيئة المنتشرة بمحافظات مصر للمنشآت المرتبطة بالشبكة القومية، لرصد أي انبعاثات باستخدام شبكة من الحاسبات الآلية للتأكد من توافقها مع الحدود المسموح بها بقانون البيئة.

وفي هذا الصدد، أعلنت وزيرة البيئة عن الانتهاء من أعمال الربط الإلكتروني لمنظومة الرصد الذاتي المستمر لعدد ٨ وحدات إنتاج الكهرباء بمحطة غرب دمياط المركبة التابعة لشركة شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء، حيث تم ربط كلٍ من عناصر الجسيمات الصلبة الكلية، ثاني أكسيد الكبريت، أكاسيد النيتروجين، أول أكسيد الكربون والظروف المرجعية لعدد ٨ مداخن. مشيرة إلى بذل الجهود لربط محطات الكهرباء على مستوى الجمهورية بدون استثناء بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات، وذلك في إطار إحكام السيطرة على الانبعاثات الصادرة من مداخن المنشآت الصناعية الكبرى.

كما شددت الوزيرة على أن منظومة مراقبة الانبعاثات الصناعية بالوزارة تُطبّق إجراءات متابعة ومراقبة إلكترونية لرصد أي انبعاثات حفاظًا على البيئة.

وأكدت «فؤاد» سعي الوزارة إلى تطبيق المعايير البيئية التي تكفل استدامة كافة المشاريع وعدم تعارضها مع معايير الحفاظ على البيئة، لافتة إلى أنه بهذا الربط فقد بلغ إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي تم ربطها بمحافظة دمياط عدد ٣ منشأة بعدد ١٥ مدخنة وبلغ إجمالي عدد المنشآت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية على مستوى الجمهورية ٧٩ منشأة تمثل ٣٦٨ مدخنة.

احتفالًا بيوم الأرض.. كُنْ إِيجَابِيًّا!

يحتفل العالم في الثاني والعشرين من أبريل كل عام بـ«اليوم العالمي للأرض»، بهدف دعم حماية البيئة ونشر الوعي بأهم قضاياها وكيفية المحافظة عليها. بدأ الاحتفال بهذا الحدث العالمي لأول مرة عام ١٩٧٠، وعبر العقود المتوالية تطورت طرق الاحتفاء به، حتى أصبحت في يومنا هذا تضمن العديد من الفعاليات التي تنظمها بعض المؤسسات والحكومات في كثير من الدول حول العالم.

تشمل هذه الفعاليات زراعة الأشجار، وتنظيف الحدائق والشوارع، وتحفيز العامة على تبني سياسة إعادة التدوير، واستخدام المنتجات القابلة لإعادة الاستخدام أكثر من مرة، هذا بالإضافة إلى التوعية بخطورة السلوك الاستهلاكي المطرد في مجتمعاتنا. وفي ظل ما تعانيه الأرض من الاحتباس الحراري نتيجة الزيادة في أحمال الملوثات والغازات الدفيئة، يجب علينا في يوم الأرض أن يكون لنا صوت بيئي يطالب باتخاذ إجراءات أكثر صرامة فيما يخص الحفاظ على البيئة، وذلك تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة في ضوء «رؤية مصر ٢٠٣٠».

في الآونة الأخيرة تحديدًا، زاد الاهتمام بيوم الأرض بشكلٍ ملحوظ أكثر من أي وقتٍ مضى، نظرًا لما يعانيه كوكبنا من أخطارٍ تهدد بقاء العديد من الكائنات الحية، بالإضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية، أضف إلى ذلك ما يعانيه العالم من وباء كورونا، مما يستدعي بالضرورة وعيًا منا وإدراكًا لتبعات سلوكياتنا ومردودها علينا وعلى البيئة.

لم تعد مسألة حماية البيئة اختيارية بعد الآن، بل واجبًا وضرورة حتمية، وقد آن الأوان لنتشارك جميعًا - كلٌ منّا على قدر استطاعته - حفاظًا على بيئتنا، عن طريق التعريف بهذا الحدث في الدوائر المحيطة بنا، في المدرسة والعمل أو بين أفراد أسرتك وأصدقائك ومعارفك، من أجل نشر الوعي وتصحيح السلوكيات الخاطئة، كما نُرحب بمشاركتنا مقترحاتكم فيما يخص البيئة والحفاظ عليها عبر بريد المجلة.

كُنْ إِيجَابِيًّا.. كُنْ صَدِيقًا لِبِيئَتِهِ!

ورشة عمل لآليات دمج التنوع البيولوجي في قطاع التخطيط العمراني

نظمت وزارة البيئة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية ورشة عمل حول آليات دمج التنوع البيولوجي في قطاع التخطيط العمراني للعاملين بالقطاع الحكومي المتخصصين في مجال الإسكان والتخطيط العمراني، وذلك بمدينة دمياط بحضور الأستاذة سها طاهر رئيس الإدارة المركزية للتعاون الدولي، والأستاذة سماح صالح مدير عام التنمية البيئية بقطاع الإدارة البيئية ومدير وحدة التنمية المستدامة، والسيد ريتشارد بروبست الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش إيبرت، بالإضافة إلى ممثلي وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية وهيئة التخطيط العمراني وعدد من ممثلي محافظة وجامعة دمياط.

وأكدت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، أن ورشة العمل تعد استكمالًا لجهود الوزارة في بناء قدرات القطاعات الحكومية، في سبل دمج معايير الاستدامة البيئية في خطط العمل واستمرارًا للتعاون مع شركاء العمل البيئي متمثلًا في مؤسسات العمل المدني والقطاع الحكومي والخاص لدمج مفاهيم التنوع البيولوجي بالقطاعات المختلفة، ومنها قطاع التطوير العمراني الذي يمثل أحد أهم القطاعات التنموية الحالية خاصة في ظل اهتمام الحكومة والقيادة السياسية بإنشاء مدن جديدة متوافقة بيئيًا.

وأوضحت «فؤاد» أن الورشة تهدف إلى دمج مفاهيم التنوع البيولوجي في قطاع التخطيط العمراني ورفع وعي العاملين بهذا القطاع بأهمية التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة، من خلال عرض دور شركاء العمل البيئي في القطاعات الحكومية العاملة في مجال الإسكان في حماية وصون التنوع البيولوجي وبأهمية الحفاظ على الثروات الطبيعية لنا وللأجيال المستقبلية عند التخطيط لإنشاء مدن جديدة أو مشروعات عمرانية جديدة علاوة على عرض خدمات التنوع البيولوجي والنظم البيئية للحياة على كوكب الأرض.

واستعرضت وزيرة البيئة عددًا من القضايا والموضوعات التي تضمنتها ورشة العمل ومنها التعريف بمبادئ وأسس التنوع البيولوجي والتهديدات الواقعة عليه والقوانين واللوائح والاتفاقيات الموقعة عليها مصر في هذا الشأن، بالإضافة إلى عرض قضايا الاستدامة البيئية والتعافي الأخضر والمدن المستدامة ومناقشة البنية التحتية المستدامة والنقل المستدام بالمدن.

كما تضمنت الورشة مناقشة سبل التخطيط للمدن في إطار التكيف مع التغيرات المناخية مع عرض «دراسة حالة لمشروع تعزيز التكيف مع تغير المناخ في منطقتي الساحل الشمالي ودلتا النيل بمصر» الممول من صندوق المناخ الأخضر حيث تمثل وزارة البيئة نقطة الاتصال الوطنية للصندوق، كذلك مناقشة المياه كوسيلة لدعم التنوع البيولوجي والتخلص من المخلفات، بالإضافة إلى عرض قصص نجاح مشروع صون الطيور الحوامة المهاجرة كنموذج لدمج التنوع البيولوجي بمشروعات الطاقة والسياحة علاوة على عرض قصة نجاح محمية وادي الحيتان كنماذج للبنية التحتية بالمحميات ودراسة حالة عن التخطيط العمراني في كل من مدينة سانت كاترين ومنطقة البلوهول بمحمية أبو جالوم.

كما أشار السيد ريتشارد بروبست، الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش إيبرت أن المؤسسة تهتم بالعمل على نشر الوعي البيئي وتدعيم دور الأفراد والمجتمع المدني في حماية البيئة منذ بداية عملها وأن قطاع التخطيط العمراني يمثل أحد أهم القطاعات في الوقت الحالي لما تشهده مصر من نقله نوعية في التنمية والتطوير العمراني الصديق للبيئة.

نظمت وزارة البيئة الورشة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية

تضمنت الورشة التعريف بأسس التنوع البيولوجي والتهديدات الواقعة عليه

عرضت الورشة قضايا الاستدامة البيئية والتعافي الأخضر والمدن المستدامة

بتكلفة ١٧ مليون جنيه.. افتتاح خلية الدفن الجديدة بمركز الناصرية للمخلفات الخطرة

افتتحت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، واللواء محمود شعراوي وزير التنمية المحلية، واللواء محمد الشريف محافظ الإسكندرية، خلية الدفن الجديدة للمخلفات الخطرة بمركز الناصرية بتكلفة ١٧ مليون جنيه، والتي تُعد أكبر خلية دفن في مصر بمساحة ١٥ ألف متر مربع، وتأتي ضمن أعمال التطوير والتوسعات التي تتم بالمركز الذي يعد الأول من نوعه على مستوى المحافظات في إعدام المخلفات الخطرة. وقد حضر الافتتاح الدكتورة جاكلين عازر نائب المحافظ، والدكتور أحمد جمال نائب المحافظ، واللواء عبد الفتاح تمام سكرتير عام المحافظة، ومحمد عبد الله مدير إدارة المخلفات الخطرة بالمحافظة، وعدد من أعضاء مجلس النواب والشيوخ بالمحافظة وجميع الجهات المعنية.

وأكدت الدكتورة ياسمين فؤاد، خلال كلمتها، أن فتح الخلية الجديدة خطوة مهمة لدعم مركز الناصرية في القيام بمهمته بالتعامل مع المخلفات الصناعية الخطرة التي ترد إليه من كافة بقاع الجمهورية، حيث يعد المركز الوحيد على مستوى مصر الذي يستقبل المخلفات الخطرة لكافة الأنشطة الصناعية من ٢٧ محافظة. وأشارت وزيرة البيئة إلى أن غلق الخلية القديمة بأسلوب آمن نظرًا لامتلائها هي الخطوة الأصعب لما تتطلبه من القيام بأعمال الغلق بطريقة علمية محكمة وفق إجراءات منضبطة لا تدع أي احتمالية للخطأ.

وأضافت وزيرة البيئة أن الخلية الجديدة تم إنشاؤها بتمويل مصري كامل وخبرات مصرية مما يُعد تحديًا كبيرًا، بعد إنشاء الخلية القديمة بتمويل فنلندي وخبرات أجنبية منذ ١٥ عامًا، وسيتم تكرار تجربة تلك الخلية في مواقع أخرى لتيسير التخلص الآمن من المخلفات الصناعية الخطرة، وعدم التحميل على الخلية الجديدة للحفاظ على استدامتها. كما أعربت عن سعادتها بأن يتواكب افتتاح الخلية مع الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم إدارة المخلفات الجديد الذي سيمنح للوزارات أدوارًا أكثر، ويحمل القطاع الخاص مسئولية أكبر في التخلص الآمن من مخلفاته سواء الخطرة أو غيرها.

ومن جانبه أكد اللواء محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، أن الحكومة تولي أهمية قصوى لتطوير البنية التحتية لمحطات معالجة المخلفات بمختلف أنواعها على مستوى محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية لتلك المحطات لإحداث تحول جذري ورفع كفاءة منظومة المعالجة والتخلص الآمن من المخلفات. قائلًا إن أعمال التطوير بالمركز تضمنت إنشاء خلية الدفن الجديدة للمخلفات الخطرة بسعة ٧٠ ألف طن، وإنشاء عدد ٢ محرقة بسعة طن في الساعة، بتكلفة ٤,٥ مليون جنيه، وافتتاح وحدة الفيزيوكيميائية بعد تأهيلها بتكلفة ٩٠٠ ألف جنيه بموارد المحافظة. وأشاد وزير التنمية المحلية بالتعاون المثمر بين وزارات الدولة المصرية من أجل تحسين جودة الحياة للمواطن المصري، بالإضافة إلى الارتقاء بمنظومة المخلفات البلدية الصلبة في إطار متابعة مستمرة من القيادة السياسية واجتماعات مع رئيس مجلس الوزراء لمتابعة كافة المستجدات أولًا بأول. وأضاف «شعراوي» أن الإدارة المتكاملة لمنظومة النظافة بكافة مراحلها في المحافظات تهدف إلى ضمان إيجاد خطة تتسم بالاستدامة في كافة القرى والمدن المصرية، والتنسيق الكامل بين وزارات الدولة والأجهزة المعنية الأخرى.

كما أكد المتابعة المستمرة لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء للمنظومة الجديدة للمخلفات، مشيرًا إلى أنه ستتم إقامة بعض خلايا المخلفات الخطرة في عدد من محافظات الجمهورية بأحدث التكنولوجيات في هذا المجال. وشدد وزير التنمية المحلية على أهمية دور القطاعين الخاص وغير الرسمي في المنظومة الجديدة للمخلفات، كما أشار إلى أهمية دور أعضاء مجلس النواب والشيوخ في متابعة ورصد كافة التطورات الخاصة بمنظومة المخلفات الجديدة.

وفي كلمته، رحب اللواء محمد طاهر الشريف، محافظ الإسكندرية، بجميع الحضور على أرض الإسكندرية، وأكد أن افتتاح خلية الدفن الجديدة بمركز الناصرية تعد إضافة كبيرة ضمن التطورات التي تتم بالمركز، حيث تعتبر أكبر خلية دفن في مصر بسعة ١٥ ألف متر مربع، وبتكلفة ١٧ مليون جنيه. وأوضح المحافظ أن مركز الناصرية يعتبر من المكتسبات التي تتفرد بها الإسكندرية عن غيرها من المحافظات، وذلك لكونه أول مركز للتخلص الآمن من المخلفات الخطرة على مستوى الشرق الأوسط، وأنه المركز الفريد من نوعه على مستوى الجمهورية، إذ يستقبل المخلفات الخطرة من الشركات المولدة لها من جميع المحافظات من الإسكندرية وحتى أسوان. وأضاف أن مشروع إدارة المخلفات الخطرة بالإسكندرية هو مشروع نموذجي يُحتذى به في تطوير نظام إدارة المخلفات الخطرة في جميع المحافظات، ويعد ثمرة الجهود البيئية للمحافظة، مما له من أثر في خلق بيئة صحية وآمنة للمواطنين، كما أكد أنه تابع من كثب خلال الأشهر الأخيرة الجهود والتطورات التي تتم بمركز الناصرية، وما قام به المركز من عمليات لإعدام المخدرات والسموم المهددة لحياة شبابنا، في ظل التنسيق التام مع جميع الجهات الأمنية والمعنية.

وشدد المحافظ على أن ملف منظومة المخلفات الخطرة بشكل خاص والمخلفات الصلبة بشكل عام إحدى أهم الملفات التي تلقى عناية وتوجيهًا مستمرًا من فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، من أجل تفعيل منظومة لإدارة المخلفات تسهم في الحد من التلوث البيئي والبصري والأمراض الناتجة عن حرق المخلفات. وأضاف أن المحافظة - بالتنسيق مع الوزرات وجميع الأجهزة المعنية - حريصة على وضع منظومة كاملة لإدارة المخلفات الصلبة بها، ذلك فضلا عن إمداد مركز الناصرية بجميع المعدات والتطورات التكنولوجية اللازمة ليكون دائمًا مجهزًا بشكل كامل لإعدام جميع أنواع المخلفات الخطرة.

ومن جانبه، أوضح محمد عبد الله، مدير إدارة المخلفات الخطرة بالمحافظة، أن المركز يستقبل ٣٩ نوعًا من المخلفات الخطرة يتم استقبالها من الشركات المولدة للمخلفات من جميع محافظات مصر من الإسكندرية وحتى أسوان. وأشار إلى أن مشروع «إدارة المخلفات الخطرة» قد بدأ في إطار عقد اتفاق في ٢٢ فبراير ١٩٩٩م بين الحكومة الفنلندية والحكومة المصرية، بتمويل ١٠ ملايين جنيه من الحكومة الفنلندية. وأضاف أن المرحلة الأولى بالمشروع تم خلالها تخصيص موقع المشروع بمساحة ٣٧ فدانًا بمنطقة الناصرية، وإنشاء مدفن على مساحة ١٤ ألف متر مبطن بطبقات تبطين عازلة للتخلص من المخلفات غير العضوية الصلبة. وإقامة أحواض تبخير على مساحة ٥٢٠٠ متر مربع لتبخير الرشيح طبقًا للمعايير الأوروبية، وإنشاء معمل كيميائي بموقع الناصرية تم تدعيمه بالأجهزة الكيمانية اللازمة للتحاليل، وتدريب فريق من العاملين بالوحدة على جمع ونقل ومعالجة المخلفات الصناعية الخطرة، وتم البدء في تشغيل الموقع في ٢٩ يونيو ٢٠٠٥.

وأشار إلى أن المرحلة الثانية بالمشروع بدأت في عام ٢٠٠٦م، وتم خلالها إنشاء الوحدة الفيزيوكيميائية المختصة بمعالجة السوائل والأحماض والكروم السداسي، وإنشاء وحدة التصليد لتثبيت بعض أنواع المخلفات الخطرة قبل التخلص منها بخلية الدفن، وإنشاء وحدة للتخزين. بينما بدأت المرحلة الثالثة عام ٢٠٠٩م، وتم خلالها تركيب وتشغيل عدد ٢ محرقة بالمعالجة الحرارية للمخلفات العضوية، وإنشاء وحدة إدارة النفايات المحتوية على الزنبق «وحدة المبات الفلوروسنت المشروع الكوري»، ويعتبر هذا المشروع نتاج تعاون بين الحكومة المصرية وكوريا الجنوبية؛ بهدف فصل وتجميع الزنبق من مخلفات لمبات الفلوروسنت، وتم عملية التشغيل للوحدة بصورة رسمية في ١٩ سبتمبر ٢٠١١، وتتمثل سعة التشغيل للوحدة بمعدل ٧٥٠ ك/ ساعة، وتم إنشاء مكابس الهيدروليك لكبس البراميل الصاج بعد غسلها، والتأكد من خلوها من آثار المخلفات الخطرة، وتم إنشاء وحدة جرش لتكسير مخلفات البلاستيك للتخلص الآمن من مخلفات العبوات والجراكن البلاستيكية الخطرة بجرشها وتقليل حجمها.

15 ألف متر مربع، مساحة الخلية.

70 ألف طن، سعة الخلية.

27 محافظة، تخدمها الخلية.

افتتاح المحطة الوسيطة للمخلفات بالبراجيل

افتتحت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، واللواء محمود شعراوي وزير التنمية المحلية، واللواء أحمد راشد محافظ الجيزة، المحطة الوسيطة للمخلفات بالبراجيل بالجيزة، وذلك بحضور رئيس هيئة نظافة وتجميل الجيزة ولفيف من قيادات الوزارتين والمحافظة وعدد من أعضاء مجلس النواب.

ووفقًا للدكتورة ياسمين فإن المحطة الوسيطة بالبراجيل تم إنشاؤها بالكامل من جانب وزارة البيئة بمساحة ٣٠٠٠ م٢ وتكلفة ٢٣ مليون جنيه، بالتعاقد مع الهيئة العربية للتصنيع، وجامعة عين شمس كاستشاري لمراجعة التصميمات ومتابعة التنفيذ والتسليم، وتم توفير المعدات المتحركة لها لنقل المخلفات من المحطة إلى مدفن شبرامنت.

وأوضحت وزيرة البيئة أن افتتاح المحطة يعد خطوة جديدة في أعمال البنية التحتية لمنظومة المخلفات، ضمن الدور التخطيطي والتنظيمي والرقابي لوزارة البيئة في المنظومة الجديدة لإدارة المخلفات، وأيضًا دور جهاز تنظيم إدارة المخلفات طبقًا للقانون ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ الذي يهدف إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة كافة العمليات المتعلقة بإدارة المخلفات على المستويين المركزي والمحلي بما يحقق الارتقاء بخدمة الإدارة الآمنة للمخلفات بأنواعها، والتغلب على التحديات الحالية والمستقبلية.

ومن جانبه، أكد اللواء محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، أن افتتاح المحطة الوسيطة لتجميع المخلفات بمنطقة البراجيل يأتي في إطار جهود الدولة لتطوير البنية الأساسية لمنظومة المخلفات واستكمال رفع كفاءة عمليات الجمع والنقل بالمحافظة.

وأوضح أن التكلفة الإجمالية للمحطة الوسيطة بالبراجيل تبلغ حوالي ١٤ مليون جنيه، بالإضافة إلى أن محافظة الجيزة شهدت منذ فترة إنشاء مدفن صحي آمن للمخلفات على مساحة ١٠ أفدنة بمنطقة شبرامنت بتكلفة ٣٥ مليون جنيه، لافتًا إلى أنه سيتم إنشاء ٣ مدافن صحية في منشأة القناطر والعياط والصف، ومحطة وسيطة بأطفيح بإجمالي تكلفة تقديرية تصل إلى حوالي ١١٤ مليون جنيه.

وأشار «شعراوي» إلى أنه في إطار خطة الوزارة للبرنامج الثاني من المنظومة الجديدة للمخلفات والخاص بعقود الإدارة والتشغيل لمنظومة الجمع والنقل والمعالجة والتدوير والتخلص النهائي الآمن قامت وزارة التنمية المحلية بتقديم الدعم الفني للهيئة العامة للنظافة والتجميل بالجيزة لإعداد كراسة الشروط والمواصفات فيما يخص تقديم خدمات الجمع والنقل والنظافة العامة بالهرم والعمرانية؛ لرفع مستوى النظافة ورفع كفاءة المنظومة استعدادًا لافتتاح المتحف المصري الكبير خلال الفترة المقبلة.

وشدد الوزير على أن الحكومة تواصل جهودها لرفع كفاءة منظومة إدارة المخلفات بجميع المحافظات، وإحداث تغيير كبير في مستوى النظافة وإعادة الشكل الجمالي للشارع المصري لإرضاء المواطنين. كما أكد المتابعة المستمرة من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء للمنظومة الجديدة للمخلفات، مشددًا على أهمية دور القطاع الخاص وغير الرسمي في المنظومة الجديدة للمخلفات، وموضحًا أنه تم رفع نحو ٤٢ مليون طن مخلفات وتراكمات قمامة من كافة المحافظات خلال عام ونصف.

ومن جانبه، أكد اللواء أحمد راشد، محافظ الجيزة، خلال الافتتاح أن المحطة ستسهم في تسهيل وخفض المسافات لعمليات الجمع والنقل للمخلفات، حيث سيتم تجميع المخلفات بها من خلال سيارات ذات حمولة صغيرة، على أن تقوم سيارات كبيرة بالنقل المباشر من محطه المناولة إلى المدفن الصحي بشبرامنت، بما يحقق الهدف المرجوّ منها وهو القيام بأكبر قدر من عمليات جمع المخلفات وتقليص المدة الزمنية، حيث تتم عمليات الجمع والنقل للمخلفات من نقاط الجمع إلى المقلب العمومي الذي يبعد عن مركز ومدينة أوسيم بحوالي ٤٠ كم وهذه المسافة تجعل الوقت غير كافٍ للانتهاء من رفع مخلفات القمامة بالكامل على مدار اليوم فضلًا عن الجهد المبذول وتهالك المعدات التي تحتاج إلى صيانة دورية بصفة مستمرة.

٥٠٠ ألف نسمة، تخدمهم المحطة.

٣٠٠٠ متر مربع، مساحة المحطة.

إيجيبت ستون
للتعدين والتوريدات
هي الشركة الرائدة في مجال المقاولات الهندسية والإنشائية، وبصفة أساسية في أعمال التعدين والتوريدات. وهي شريك في مشاريع تنموية عديدة بمختلف محافظات الجمهورية.
تسعى الشركة دائمًا عبر تاريخ طويل من الخبرة إلى ترسيخ أعمالها وتبني أكثر أساليب البناء تطورًا وأحدث وسائل التكنولوجيا في كافة أعمالها ومشاريعها.
ISO 14001:2015
ISO 45001:2018
٠١٠٢٧٧١٤٩٩٩ / ٠١٠٢٨٢٠٩٥٩٥
www.egypt-stone.net
EGYPT STONE
FOR MINING & SUPPLIES

تنفيذًا لخطتها الاستراتيجية للحفاظ على البيئة..

«أسمنت العامرية» تُجري بحوثًا جيولوجية لطبقات الأرض أسفل مخازن الفحم بمصنعها

في إطار خطتها الشاملة لتطوير الأداء البيئي، شرعت أسمنت العامرية في إجراء عدد من البحوث البيئية والهندسية؛ بهدف الوقوف على طبيعة العوامل البيئية المختلفة بمكان المصنع، بالإضافة إلى تقييم مراحل العملية الإنتاجية من الناحية البيئية، وتوفير بدائل أكثر صداقةً للبيئة، حيث تسعى الشركة من خلال هذه البحوث إلى تطبيق أحدث أساليب الإدارة البيئية المتكاملة، بما يتناسب مع طبيعة الموقع وطبيعة العملية الإنتاجية؛ تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة.

تشمل البحوث عددًا من الاختبارات الصناعية لتقييم كفاءة خطوط الإنتاج واقتراح التعديلات المناسبة لرفع معدلات الكفاءة، بالإضافة إلى إجراء مجموعة من البحوث والاختبارات الجيولوجية لأرضية ساحة تخزين الفحم؛ وذلك للتعرف على التركيب الجيولوجي والخصائص الطبيعية لأرضية التخزين، بالإضافة إلى أماكن تواجد المياه الجوفية بالمنطقة وتحديد مدى تأثير العمليات التشغيلية عليها.

الجدير بالذكر أن شركة «أسمنت العامرية» قد اعتمدت في بداية هذا العام حزمةً ضخمةً من الاستثمارات لدعم برنامجها البيئي الجديد، وذلك ضمن خطتها الاستراتيجية للحفاظ على البيئة، ويشمل البرنامج مجموعة من البنود، أهمها: زيادة الاعتماد على الوقود البديل، وتنفيذ خطة صيانة شاملة للمداخن والفلاتر، ورفع كفاءة خطوط الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة الدعم في مجال البحث والتطوير فيما يخص البيئة والتنمية المستدامة.

1987 تأسست شركة «أسمنت العامرية».

2012 انضمت الشركة إلى مجموعة «إنترسيمنت».

5.5 مليون طن أسمنت سنويًا, الطاقة الإنتاجية للشركة.

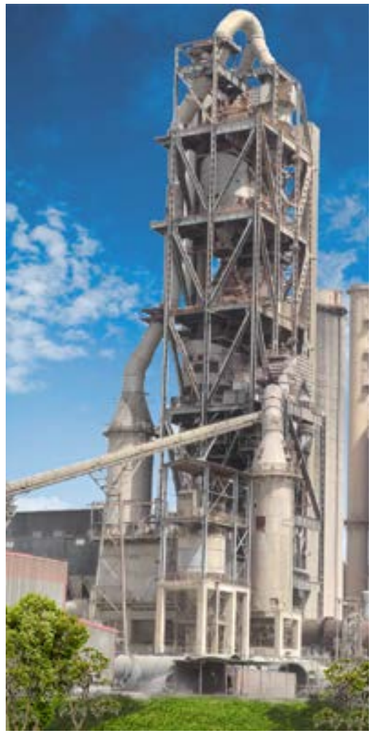

مشروع كلية الدراسات العُليا والبحوث البيئية

يُعيد تدوير المخلفات ويحوّلها لمنتجات صديقة للبيئة

أخذت كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية بجامعة عين شمس (معهد الدراسات والبحوث البيئية سابقًا – في انتظار القرار الجمهوري) زمام المبادرة في التعامل مع المخلفات الناتجة عن أنشطة العملية الدراسية، وذلك عن طريق مشروع «جفور» لإعادة تدوير مخلفات الجامعة.

وكما نعلم، تمثل المخلفات ملفًا مهمًا انطلاقًا من تأثيرها الكبير على البيئة، بالإضافة إلى كونها ثروة مهملة في الكثير من الأوقات، حيث يمكن تحويل العديد من أنواعها إلى منتجات ذات عائد بيئي واقتصادي كبير، فضلًا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.

المشروع عبارة عن صوبة زجاجية مقسمة من الداخل إلى وحدات مختلفة لاستقبال وفرز وتصنيف المخلفات، وذلك بغرض إعادة استخدامها/ تدويرها، وتشمل منتجات المشروع: السماد العضوي المُنتَج من المخلفات العضوية، الألياف البلاستيكية وخامات البلاستيك الأولية الناتجة عن إعادة تدوير مخلفات البلاستيك، الكرتون والورق كناتج لإعادة تدوير المخلفات الورقية، كرات الألومنيوم المُنتَجة من العبوات المعدنية (Cans).

تم تجهيز المشروع بوحدة لإعداد/ تغليف المنتج النهائي؛ وذلك بغرض البيع أو إعادة الاستخدام داخل الجامعة، ويهدف المشروع إلى تنمية برنامج إدارة النفايات في حرم الجامعة وتحويل المخلفات المختلفة إلى منتجات صديقة للبيئة تحقق النفع على مختلف الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التوعية الشاملة للطلاب والعاملين بثقافة فصل المخلفات وتقليلها من المنبع.

تُشرف الأستاذة الدكتورة نهى دنيا، عميد الكلية، على المشروع الذي يأتي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تقديم نموذج للإدارة المتكاملة للنفايات، لتكون بذلك الكلية نموذجًا يُحتذى في غيرها من الكليات والمعاهد.

الجدير بالذكر أنه تمت مراعاة استخدام تكنولوجيا مناسبة وصديقة للبيئة في جميع وحدات المشروع، حيث سيتم استخدام الطاقة النظيفة لتشغيل المعدات، مع الحفاظ على بيئة عمل صحية ونظيفة.

PYROTECH
FOR INDUSTRIES

شركة "بايروتك للصناعات"
الكائنة بالمنطقة الصناعية بالعاشر من رمضان، تُمثل إحدى العلامات الخضراء المضيئة بمصر؛ لدورها الفعّال في تحقيق مبدأ التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف، بإعادة تدوير مخلفات البلاستيك والكاوتش إلى وقود بديل، مما يُسهم في تخليص البيئة وتحريرها من المخلفات في عملية صناعية نظيفة بنسبة انبعاثات تقترب من الصفر، فضلًا عن العائد الاقتصادي والاجتماعي الذي تحققه، لتستحق بذلك شركة "بايروتك للصناعات" لقب شركة صديقة للبيئة عن جدارة.

وزيرة البيئة تناقش مع مجموعة من رواد الأعمال استعدادهم لتبني بدائل البلاستيك

تنفيذًا لتكليفات رئيس الجمهورية برفع الوعي باستخدام الأكياس البلاستيكية صديقة البيئة دون وضع إلزام بذلك، قامت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، بجولة ميدانية لعدد من المحلات؛ لتشجيع مبادرات الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية للتعرف على كافة الآراء المختلفة ووضعها في الاعتبار عند وضع اللائحة التنفيذية لقانون المخلفات لتكون معبرة عن نبض الشارع، وفي ضوء ذلك التقت الوزيرة بعدد من أصحاب المحلات لتتعرف على آرائهم فيما يخص التحول لاستخدام بدائل الأكياس البلاستيكية.

وفي اللقاء أوضحت «فؤاد» جهود وزارة البيئة من خلال حملة «اتحضر للأخضر» لرفع الوعي البيئي للمواطنين للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية، آملة في أن يتبنى أصحاب المحلات داخل الشارع تلك المبادرة ليكونوا قدوة لغيرهم، مشيرةً إلى وجود ١١٠ محلات بالزمالك بدأت فعليًا في استخدام بدائل البلاستيك الصديقة للبيئة، وقد كانت ١٠ محلات فقط إلى أن أصبحت ١١٠ عن طريق توعية بعضهم البعض.

وأوضح عدد من أصحاب المحلات أن مشكلتهم الأساسية في سعر منتجات بدائل البلاستيك الأعلى سعرًا من البلاستيك رخيص الثمن، وإذا ما توافرت تلك المنتجات بسعر مناسب فلا مانع من الاعتماد عليها، كما أكد البعض ضرورة أن يكون البديل جيدًا ومناسبًا لاستخدام مرتادي المحلات مثل «الشاليموه» لا بد من أن تكون خامته تقارب ما يقدمه البلاستيك للمستخدم.

وأكدت الوزيرة لأصحاب المحلات أنه يتم العمل على إيجاد منتج جيد يقدم نفس الخدمة التي يقدمها المنتج البلاستيك دون الضرر بالبيئة، حيث يتم دراسة إمكانية توفير تلك المنتجات من المخلفات الزراعية كجذوع الموز ومخلفات الذرة وغيرها على غرار ما تم تنفيذه في جريد النخل الذي تم استغلاله في صناعة خشب الـ«MDF»، حيث يتولد بمصر سنويًا حوالي ٤٢ مليون طن من المخلفات الزراعية تتخطى نسبتها المخلفات الصلبة التي تصل إلى حوالى ٢٦ مليون طن في العام.

وأوضحت «فؤاد» أنه سيتم منح المحلات التي تستبدل بالأكياس الأحادية الاستخدام بدائل صديقة للبيئة شهادة خضراء، كما تدرس الحكومة إمكانية تقديم حوافز مالية لتشجيع المحلات على استخدام كافة البدائل الصديقة للبيئة.

كيف تؤثر نفايات كورونا على المحيطات والبحار؟

لعقود طويلة امتلأت بحار العالم وشواطئه بمخلفات البلاستيك وغيرها، وفي العام الماضي نتيجة لفيروس كورونا الذي اجتاح العالم، انضمت فئة جديدة من النفايات إلى المشهد وهي مخلفات فيروس كورونا من أقنعة وجه وقفازات وعبوات كحول وغيرها.

ربما يكون من المفهوم جيدًا أن الغرض من هذه المنتجات هو تخفيف الأزمة الصحية العالمية، إلا أننا قمنا - عن غير قصد - بتعميق الأزمة البيئية، فمنذ أوائل العام الماضي زحفت مخلفات منتجات الوقاية من الفيروس إلى الشواطئ في جميع أنحاء العالم، وحتى في الجزر النائية.

يقول «نيك مالوس» أحد سكان مدينة بورتلاند بولاية أوريغون الأمريكية: «إنني مندهش من مقدار ما أراه من مخلفات منتجات الوقاية عندما أمشي على الساحل، أعتقد أن أزمة كورونا قد أكدت تمامًا أهمية الإدارة السليمة للنفايات في جميع أنحاء العالم».

ربما كانت أقنعة الوجه هي السبب في إثارة قلق الباحثين، حيث قدرت الدراسات الحديثة أن ما يصل إلى ١,٦ مليار قناع وجدت طريقها إلى المحيطات العام الماضي، وعلى الرغم من أن القناع الواحد لا يزن أكثر من بضعة جرامات، فإنها مجتمعة تتراوح بين ٤٧٠٠ و٦٢٠٠ طن. مثل العديد من المواد البلاستيكية، يمكن أن تدوم هذه الأقنعة المصنوعة من مادة البولي بروبيلين لما يصل إلى ٥٠٠ عام قبل أن تتحلل بالكامل إلى مواد بلاستيكية دقيقة، وكما نعلم فالبلاستيك بحد ذاته مادة لا تتحلل قبل مئات السنين، مما يشكل تهديدًا حقيقيًا على الحياة البحرية، وإن كان لا يزال مدى تأثير ذلك على صحة الإنسان غير واضح حتى الآن.

مع مرور الوقت، قد يكون التأثير السلبي الوحيد المتبقي نتيجة فيروس كورونا هو في الواقع البلاستيك الناتج عن مخلفات وسائل الوقاية، ولكننا يمكن أن نعتبر ذلك شيئًا إيجابيًا في نفس الوقت إذا ما نظرنا إليه بعين التفاؤل، حيث إن هذه المخلفات جعلت التلوث يظهر بشكل أكثر وضوحًا، مما قد يحفز المجتمع على مواجهة الأسئلة المهملة منذ فترة طويلة حول كيفية تقليل هذا النوع من المنتجات والتعامل بشكل حكيم مع مخلفاتها.

ما هو خطر التغيُّرات المناخية على الكائنات الحية

صمَّم العلماء نموذجًا لمقاومة الأحياء لمختلف التغيُّرات المناخية، واكتشفوا أن أسوأ سيناريو لتطور الأحداث يشير إلى انهيار النظام البيئي للمحيطات خلال العقد الحالي.

وتفيد مجلة «Nature» بأن هذه الكارثة سوف تنتقل إلى الأحياء على اليابسة أيضًا بحلول عام ٢٠٤٠، ويتوقع العديد من الباحثين - على الرغم من اتفاقية باريس للمناخ التي تلزم بالحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الهواء خلال القرن الحالي بمقدار درجتين فقط - أن ترتفع درجات الحرارة أعلى من ذلك، فمثلًا إذا بقيت انبعاثات الكربون الناتجة عن النشاط البشري على المستوى الحالي فإنه بحلول عام ٢١٠٠ سترتفع حرارة الجو بمقدار أربع درجات مئوية؛ مما سيؤدي إلى فقدان التنوع البيئي في أنحاء مختلفة من العالم، لأنها لن تتحمل هذا الارتفاع في درجات الحرارة.

واستنادًا إلى هذا، قرر علماء من الولايات المتحدة وبريطانيا وجنوب إفريقيا عدم التقيد بتحديد درجات الحرارة فقط، بل دراسة ما سيحصل في ظل سيناريوهات مختلفة لارتفاع درجات الحرارة في نظام بيئي معين. ومن أجل ذلك قسموا الكرة الأرضية إلى قطاعات، مساحة كل منها ١٠٠ كيلومتر مربع، وربطوها بالبيانات المناخية المتوفرة والمتوقعة من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ٢١٠٠، وصمموا نموذجًا يحاكي تغيُّرات درجات الحرارة لكل قطاع. وبعد ذلك قارنوا النتائج مع توزيع ٣٠ ألف نوع من الطيور والثدييات والزواحف والأسماك التي تعيش في المحيطات واليابسة.

واتضح من هذه العملية أن النظام البيئي العالمي معرض لخطر أكبر مما كان يتوقع سابقًا، فقد تبين أنه وفق سيناريو الاحترار العالمي RCP8.5، فإن عواقبه ستكون كارثية لـ٧٣ في المائة من الأنواع البيولوجية. وهذا يشمل بصورة خاصة النظم البيئية في منطقة المحيطات الاستوائية، حيث يحتمل أن تبدأ عام ٢٠٣٠ في الشعب المرجانية التي يعيش فيها ما يقارب من ربع الأحياء البحرية تغيُّراتٌ لا رجعة فيها. ووفقًا للعلماء، تشير ظواهر مثل تبييض الحاجز المرجاني الكبير إلى أن هذا يحدث في عدد من المناطق، وبحلول عام ٢٠٥٠ إذا لم يتوقف ارتفاع درجات الحرارة فإن هذه الظاهرة ستنتقل إلى خطوط العرض الأعلى. وقد توصل الباحثون إلى استنتاج مهم جدًا يفيد بأن التغيُّرات في النظم البيئية لا تجري بصورة تدريجية، بل بصورة فجائية عند حدود درجات حرارة معينة لا يمكن للعديد من الأنواع تحملها، بحسب أليكس بيجو، رئيس فريق البحث من كلية لندن الجامعية.

ووفقًا للعلماء أيضًا، ففي حال ارتفاع درجات الحرارة بمقدار أربع درجات مئوية، فإن ١٥ في المائة من الكائنات الحية لن تتحملها، مما سيؤدي عمليًا إلى إلحاق أضرار لا رجعة فيها للنظم البيئية في جميع المناطق. ولكن إذا تمكنا من الالتزام باتفاقية باريس، (ارتفاع درجات الحرارة ٢ درجة مئوية)، فإن الضرر سيكون ٢ في المائة فقط.

ويقول «بيجو»: «مع اقترابنا من درجتين مئويتين للاحترار العالمي، نلاحظ ارتفاع خطر فقدان مفاجئ في التنوع البيولوجي، وهذا هو تأكيد على ضرورة الحفاظ على ارتفاع الاحترار العالمي بمقدار يقل عن درجتين مئويتين».

بالتعاون مع اليابان.. البيئة تبحث سبل الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية

التقت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، بالسيد نوكي ماساكي، سفير اليابان بالقاهرة، والوفد المرافق له، حيث بحث الجانبان جهود وزارة البيئة في الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، وذلك بحضور الدكتور علي أبو سنة مساعد وزيرة البيئة لشئون المشروعات، والدكتور باسل الخطيب مدير وممثل المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو».

وقد أعربت الدكتورة ياسمين فؤاد خلال اللقاء عن تقديرها للتعاون المثمر مع وكالة اليابان للتعاون الدولي «جايكا» منذ ٢٠ عامًا في مجال البيئة، مشيرة إلى توقيع مشروع تعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري في قطاع البلاستيك أحادي الاستخدام بدعم من المعونة اليابانية، وتقوم بتنفيذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» لمدة ثلاث سنوات، وبتكلفة تبلغ ٣ ملايين دولار، وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ومركز تكنولوجيا البلاستيك وغرفة الصناعات.

وأوضحت وزيرة البيئة أن الوزارة عملت على زيادة الوعي فيما يخص الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية، حيث كانت هناك حملات خاصة لها في الغردقة وحي الزمالك وبمشاركات تطوعية في بعض المحلات، مشيرة إلى تخصيص دعم مالي تحت إطار المبادرة الرئاسية «اتحضر للأخضر».

وألقت «فؤاد» الضوء على أهمية وجود شهادات خضراء للمنشآت التي تراعي استخدام بدائل الحقائب البلاستيك، مشيرة إلى قيام وزارة البيئة بدراسة إمكانية قيام تقديم حوافز لتشجيع كافة البدائل صديقة البيئة.

وأشارت الوزيرة إلى أن هناك نماذج لتجارب ناجحة لشركات محلية في مجال الحد من استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام، ومنها شركة «نستلة» وتشجيعهم عملية إعادة التدوير بمقابل مادي بمنشية ناصر.

من جانبه، أكد السفير الياباني دعم اليابان لمصر في الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» لتنفيذ مشروع تعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري في قطاع البلاستيك أحادي الاستخدام في مصر.

نجاح محميات البحر الأحمر في إنقاذ «الدوجونج»

أعلنت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، عن نجاح محميات البحر الأحمر في إنقاذ حيوان عروس البحر «الدوجونج» العالق في شباك صيد بمنطقة مرسى مبارك بمدينة مرسى علم، وذلك بمشاركة العاملين في الأنشطة البحرية من مرشدي السنوركلينج.

وكان قد ورد بلاغ من مركب سياحي يفيد بوجود شباك على جسم الدوجونج بمنطقة مرسى مبارك حول منطقة الذيل، وفور ورود المعلومات أصدرت وزيرة البيئة توجيهاتها بسرعة التحرك واتخاذ الإجراءات لإنقاذ الدوجونج، وعلى الفور تم رفع حالة الاستعداد من المتطوعين بالمنطقة والتحرك بمشاركة عدد من مرشدي السنوركلينج وإتمام عمليه الإنقاذ وسحب الشبكة العالقة على الحيوان.

وتتقدم وزارة البيئة بالشكر لكل من أسهم في إنقاذ الدونجونج من العاملين بالأنشطة البحرية والسنوركلينج والريس محمد العمدة الذي قام بالإبلاغ عن الواقعة على جهودهم في حماية التنوع البيولوجي والحياة البحرية.

جدير بالذكر أن «الأطوم» المعروف بـ«عروس البحر» أو «بقرة البحر» «Dugong dugon» هو حيوان ثديي بحري كبير، يتراوح طوله بين ٢,٥٠ و٣ أمتار، له ذراعان في شكل زعنفتين مستديرين، ويستخدم شفتيه العضليتين الكبيرتين «القليا مشقوقة» لتمزيق الحشائش البحرية، أضراسه القوية و«الداهسات» الصلبة في مقدم فكيه تطحن الطعام، وللذكر قاطعان صغيران يشبهان الناب، ويرتحل عادة في أزواج أو مجموعات صغيرة. وبعد حمل يدوم من ١٣ إلى ١٤ شهرًا تضع الأنثى عادة مولودًا واحدًا في الماء، وتمثل حيوانات الأطوم أحد أهم عوامل الجذب السياحي بالنسبة لمنطقة مرسى علم التي تعتمد في الأساس على عوامل التميز في التنوع البيولوجي والطبيعة الفريدة لسواحلها، وتعمل كافة المنظمات البيئية على التوعية بالحفاظ عليه وعدم تعرضه للضغوط البشرية أو الصيد الجائر.

مرسى علم هي مدينة سياحية مصرية تتبع محافظة البحر الأحمر، وتعد من المدن حديثة النشأة، تقع على مساحة ٣٨٤٣٣ كم٢، على بعد ٢٧٤ كم جنوب الغردقة، و١٣٤ كم جنوب القصير، وهي مركز للصيد والرحلات البحرية.

إعمار للصناعة

«إِعْمَارُ».. عِندَمَا يَكُونُ الاِسْمُ عَيْنَ المُسَمَّى

أطلقت إعمار مبادرة في قلوبنا بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي.

مصنع كليوباترا أحد أكبر مصانع شركة إعمار، وهو كائن بقرية بني خالد.

بأسس احترافيةٍ انتهجتها، وبمبادئَ ساميةٍ تؤمن بها، أصبحت شركة «إعمار للصناعة» نموذجًا فريدًا يُحتذى به. ذلك الصرح الاستثماري العريق الذي يضم مصانع عملاقة، ويُحقق إنجازاتٍ استثنائيةً، ويبني جُسورًا من الترابط بينه وبين أبناء مجتمعه، حيث تؤمن «إعمار» بأن المجتمع كُلٌ متكامل، وأن نجاحها لا يتوقف على تحقيق الإنجازات الاستثمارية عبر أحد أكبر مصانعها «كليوباترا لصناعات مواد البناء» الكائن بمحافظة المنيا، وإنما يكتمل نجاحها بتقديم إسهامات مجتمعية ترد الجميل إلى أهله.

ولأنَّ الفعل أصدق إنباءً من القول؛ التزمت «إعمار» العمل في صمت، وقررت البدء في إعمار القرى المجاورة لمصانعها، فاتخذت قرية بني خالد بمحافظة المنيا لتكون مشروعها الخيري التنموي، تلك القرية التي يقع بها مصنع «كليوباترا» المملوك للشركة، وتربطه بأهاليها منذ عقود أرقى معاني الوفاء، وقد أعدت الشركة لذلك المشروع خطةً متكاملةً لإعمار القرية عبر سلسلة من مراحل التطوير في إطار مبادرة «في قلوبنا».

«في قلوبنا» هي مبادرة شركة «إعمار» متمثلةً في مصنع «كليوباترا»؛ للنهوض بقرية بني خالد، حيث استهدفت المبادرة إطلاق قوافل متنوعة اختصت كلٌ منها بجانب معين من جوانب التطوير ودعم الأهالي للوفاء بكل احتياجاتهم في شتى جوانب الحياة، فأطلقت قوافل طبية وتعليمية ومهنية وأخرى تستهدف تطوير بنية القرية التحتية وأخرى تتحرى المناسبات لإسعاد الأهالي وغيرها، وذلك بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي متمثلةً في جمعية «سنابل للتنمية» إحدى كُبرى الجمعيات الخيرية.

وإيمانًا منّا - نحن أسرة المجلة - بمشروع شركة «إعمار» التنموي الذي تتبنى من خلاله تعزيز دور المسئولية المجتمعية، أخذنا على عاتقنا مهمة تسليط الضوء على جهودها، وخصصنا مقالًا عن الشركة في كل عددٍ من أعداد المجلة نُغطّي فيه جانبًا من إسهاماتها في النهوض بقرية بني خالد، ونحتفي فيه بذلك المشروع الحقيق بالاحتفاء؛ لنقدّم لقرائنا نموذجًا مثاليًا جديرًا بأن يُحتذى به من قِبل غيره من المؤسسات.

قرية بني خالد - محافظة المنيا.

"في قلوبنا".. مبادرة شركة إعمار للنهوض بقرية بني خالد

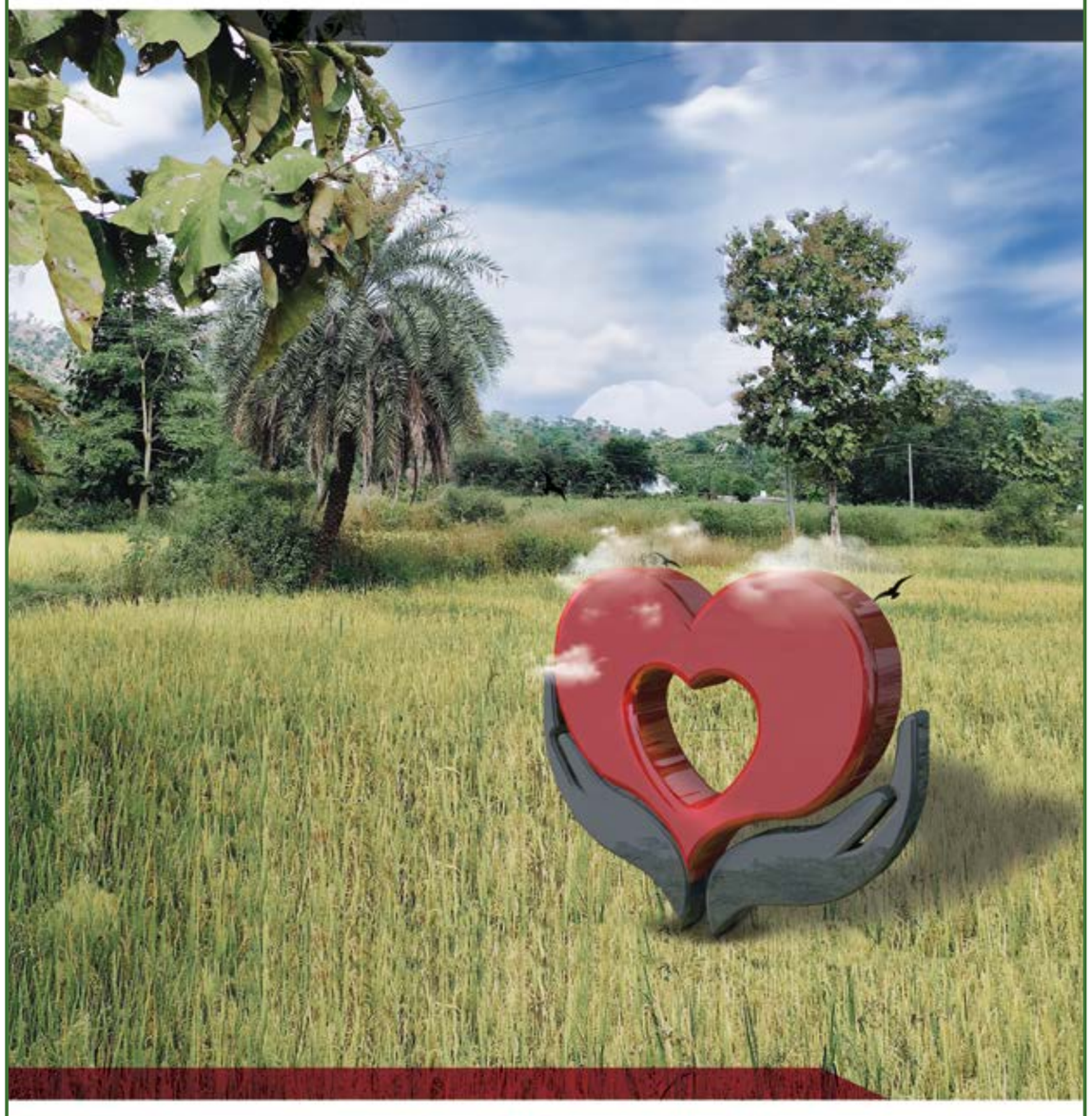

كهف سنور ببني سويف على خريطة السياحة الداخلية قريبًا

تشهد منطقة كهف سنور جنوب محافظة بني سويف، متابعة مستمرة من قبل اللجنة الاستشارية التي تدرس الحلول المناسبة لتأمين زيارة المحمية، ضمن خطة لوضع المنطقة بالأجندة السياحية المصرية، حيث تكونت اللجنة من أساتذة من كلية الهندسة جامعة القاهرة ومتخصصين واستشاريين من وزارة البيئة، وذلك بحضور اللواء حسام حمودة السكرتير العام المساعد، والدكتور سيد عبد القادر رئيس جامعة بني سويف واللواء وليد البيلي رئيس مدينة بني سويف، والدكتور أحمد سلامة مستشار رئيس جهاز شئون البيئة للمحميات، والدكتور محمد سامح مدير عام المنطقة المركزية للمحميات الطبيعية، وأساتذة من كلية الهندسة بجامعة القاهرة والدكتور شريف مراد، والدكتور أحمد وجدي، والدكتور عبد العزيز فتحي، وأحمد رشاد مدير المحمية.

وأكد الدكتور محمد هاني، محافظ بني سويف، لـ«اليوم السابع»، أنه تتم الآن مناقشة الحلول التي اتخذتها اللجنة الوزارية لتأمين ممر الدخول الكهف. وأضاف المحافظ أن اللجنة الوزارية تدرس الإجراءات المطلوب تنفيذها من النواحي الجيولوجية والهندسية، بما يسمح بإعادة فتحه أمام الزائرين والمهتمين من الباحثين المتخصصين.

وأكد الدكتور محمد هاني، محافظ بني سويف، أنه تجرى بالتنسيق مع الجهات المعنية دراسة تأمين الطرق المؤدية للكهف وسبل تطويرها تيسيرًا للزوار، بجانب بحث سبل تذليل معوقات النهوض بالمنطقة ككل ورفع كفاءتها والتي تشمل بعض الإجراءات مثل: ترميم مدخل الكهف لتوفير مدخل آمن لزيارته، ورصف الطريق (مدق) المؤدي للكهف وطوله ٣٠ كم تقريبًا وغيرها من المتطلبات والتحديات التي تواجه خطة تحويل المحمية إلى مزار سياحي بيئي جيولوجي يقصده السائحون من مختلف دول العالم.

الجدير بالذكر أن تاريخ اكتشاف الكهف الذي تم إعلانه «محمية طبيعية» بعد اكتشافه عام ١٩٨٩ في أثناء استغلال رخام الألباستر المصري من المحجر الذي يعتبر من أجود أنواع الرخام في العالم، حيث يبعد الكهف ٢٨ كم شرق مدينة بني سويف و١٧٥ كم عن القاهرة ويعتبر أحد الكهوف النادرة عالميًا، حيث يمتد بنحو ٧٠٠م في باطن الأرض بعمق ١٥م، ويصل اتساعه إلى ١٥م تقريبًا ويضم أشكال مورفولوجية رائعة تعرف باسم «الأسبيليوتيم»، ويحتوى على تراكيب جيولوجية معروفة «صواعد وهوابط» تكونت عبر ملايين السنين، نتيجة تفاعلات كيميائية للمياه الجوفية تحت سطح الأرض واختلاطها بالحجر الجيري منذ العصر الإيوسيني الأوسط (أي منذ ما يتراوح من ٣٦ إلى ٤٠ مليون سنة)، ونظرًا لأهميته صدر قرار مجلس الوزراء عام ١٩٩٢ بإعلان منطقة الكهف محمية طبيعية.

الفيوم.. قبلة الترويج للسياحة البيئية في مصر

بحيرة قارون

تبعد ٢٠ كم عن الفيوم، و٨٠ كم عن القاهرة، وهي من الآثار الطبيعية القديمة باعتبارها البقية الباقية من بحيرة موريس القديمة، مساحتها ٥٣ ألف فدان، ويتراوح عمقها بين ٥م في الشرق إلى ١٢م في الغرب، يمكن فيها مزاولة الرياضات المائية وصيد الأسماك ومراقبة الطيور، حيث تهاجر إليها مجموعة من الطيور كل عام، وأهم أنواع الأسماك في بحيرة قارون (الموسى، الطوبار، البوري، الحفار، البلطي، الدنيس)، ويقع على ساحلها الجنوبي مجموعة من المنشآت والقرى السياحية مثل (فندق أوبرج الفيوم، فندق بانوراما شكشوك، قرية الواحة السياحية، كافيتريا اللؤلؤة، كافيتريا بلاج البحيرة)، وعلى الساحل الشمالي توجد آثار فرعونية ويونانية ورومانية تتمثل في "قصر الصاغة".

تتميز هذه المحمية بوجود تكوينات جيولوجية مهمة علميًا وتاريخيًا، حيث تم اكتشاف حفريات ثديية بالمحمية يرجع عمرها إلى حوالي ١٠ ملايين سنة، كما ظهرت فيها حفريات أقدم قرد في العالم وبعض الأشجار المتحجرة، ويوجد بها بعض المناطق الأثرية الفرعونية والرومانية والقبطية مثل (منطقة الكنائس، معبد الصاغة، معبد قصر قارون)، وكذلك توجد بها بعض الحفريات النباتية والحيوانية.

كما أعلنت وزارة البيئة عن إطلاق نموذج للسياحة البيئية الترويجية وتحقيق الهدف الحقيقي بالترويج للإمكانيات التي تتمتع بها بما في ذلك قدرة الإنسان على التصالح مع الطبيعة وإقامة أنشطة وممارسات مسئولة للتمتع بتلك الطبيعة المتنوعة في مصر من خلال حملة "إيكو إيجيبت" للترويج للسياحة البيئية، مضيفة أن الحملة حاليًا تعمل على الترويج للسياحة البيئية في مصر بشكل مختلف من خلال أنشطة جديدة، ومنها تنظيم مسابقة "قارون ٦٦" للجري بالتعاون مع المغامر عمر سمرة كأحد سبل الترويج للمحميات بخلق منتج قادر على جذب فئات كبيرة من المجتمع والشباب للمحميات والتصالح مع الطبيعة وتقدير قيمتها.

تطوير بحيرة قارون

بلغ حجم المشروعات الاستثمارية التي تقدم أصحابها لتنفيذها في الفيوم ٢٨ مشروعًا تبلغ مساحتها ١٠٥٩ فدانًا، وتبلغ تكلفتها ٥٥٤ مليون جنيه مصري، وتشمل إقامة ٧٢٩ وحدة و١٢٣٤ شاليه و٥٧٨ غرفة و٤ فنادق و٢٠ خيمة و١٥ كابينة و١٢ محلًا، وقد تم افتتاح وتشغيل ٣ قرى سياحية (البانوراما، الربوع، مصر للتعمير).

على بعد ١٠٠ كم، وبمساحة ٦٠٦٨,٧٠ كم٢، تقع مدينة الفيوم جنوب غرب القاهرة متوسطة بين الدلتا والصعيد، تمتاز بالأماكن الأثرية والمحميات الطبيعية، وتضم ستة مراكز إدارية: الفيوم، سنورس، إطسا، طامية، أبشواي، يوسف الصديق، كما تعتبر من أهم المناطق السياحية في مصر لاحتوائها كل عناصر الجذب السياحي بجمال طبيعتها وجوها المعتدل طوال العام، كما تعد مأوى حضارات العالم الفرعونية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية.

السياحة البيئية

التقت بيئات الفيوم الطبيعية بأنواعها الساحلية والزراعية والصحراوية معًا في تناغم جميل على أرض الفيوم، فرسم بذلك صورة رائعة لا تجدها إلا فيها، خاصة إذا كانت في إطار من النقاء البيئي والمناخ والموقع المميز على خط السير السياحي القريب من العاصمة، مع توفر آثار الحضارات القديمة التي عاشت في الفيوم وتركت آثارها على أرضها منذ بدء الخليقة.

حفريات من ٤٢ مليون سنة

عرفت هذه المنطقة بوجود أنواع من الأسماك مثل أبوسياف والجد الأصلي للحوت؛ لأنها في الأصل قاع بحر "سيدس" الذي هو منذ ٤٢ مليون سنة، وقد حدث هذا التميز لوادي الحيتان نتيجة للتغيرات المناخية ولوجود فترات تصحر وانحسار المياه على مدى ملايين السنين، والمشكلة التي يمكن أن تواجه وادي الحيتان هي مواجهتها لمخاطر الزحف الزراعي، بالإضافة إلى تهديدها بالانقراض للكثير من الحيوانات النادرة مثل الثعلب الأبيض وحيوان المنك والكوبرا المصرية.

ويعتقد أنه قبل ٤٠ مليون سنة كان وادي الريان يقع تحت محيط ضخم، وبسبب التغيرات الجيولوجية انحسر المحيط وترك وراءه عددًا كبيرًا من حيوانات البحر والكثير من الأصداف وأسماك القرش، وعامة يمتاز الوادي بوجود العديد من الكائنات المتحجرة التي توجد في مواقع عدة من بينها صخور تحوي هياكل للحيوانات البحرية ومناطق بها أعمدة فقارية متحجرة لحيوانات بحرية وبقايا لنباتات المانجروف المتحجرة داخل الصخور اللينة وغيرها.

محمية وادي الريان

وادي الريان محمية طبيعية على بعد ٧٧ كم من مدينة الفيوم، وهي من أهم الأماكن التي تظهر تطور الحيتان في العالم حيث تحتوي على حوالي ٤٠٠ حفرية نادرة للحيتان ترجع إلى عهد سحيق إلى أكثر من ٤٠ مليون سنة - على حد قول العلماء - وفي عام ٢٠٠٥ اختارتها اليونسكو كأفضل مناطق التراث العالمي للهياكل العظمية للحيتان.

ويوجد بها مناطق طبيعية متعددة مثل منطقة العيون والشلال ومناطق مراقبة الطيور ومساحته ٣٥ ألف فدان. وهناك أودية أخرى مثل وادي النزلة ووادي دمو، وتتميز المحمية ببيئتها الصحراوية المتكاملة، بما فيها من كثبان رملية وعيون طبيعية ومسطحات مائية واسعة وحياة نباتية مختلفة وحيوانات برية وحفريات بحرية مهمة ومتنوعة، كما تتميز منطقة بحيرات الريان بالأجواء البيئية الطبيعية الهادئة والخالية من التلوث وتعد منطقة مهمة للطيور المهاجرة.

أهم معالمها السياحية

تشكل البيئة الساحلية في الفيوم عنصر جذب أساسي للسياحة في الفيوم حيث تشكل المناطق الساحلية نسبة ٨٪ من مساحة أراضي الفيوم، وتمتاز بوجود بحيرتين إحداهما قارون وهي واحدة من البحيرات الطبيعية التي تنضم إلى التراث الطبيعي العالمي، والأخرى وادي الريان الصناعية ثم ترعة بحر يوسف، ولكل بحيرة من هذه البحيرات عبقها الخاص والحياة البرية والنشاط السكاني على ضفتيها وأنواع أسماكها المتميزة.

النشاط الاقتصادي بالفيوم

تعتبر الفيوم من أقدم محافظات مصر، وتبلغ المساحة المأهولة بالسكان ٣٠٪ من جملة مساحتها الكلية وما تبقى منها صحراء، وتشير الدراسات السكانية إلى أن النشاط الزراعي بالفيوم يأتي في مقدمة النشاط السكاني لأبناء الإقليم، حيث إن الزمام المنزرع في المحافظة يمثل نسبة ٩٢,٨٪ من إجمالي الزمام الكلي، حيث يبلغ ٤٢٢٣٠٤ أفدنة.

وادي الحيتان تراث عالمي

هي منطقة للحفريات في الشمال الغربي لمحمية وادي الريان يرجع عمرها إلى حوالي ٤ ملايين سنة وهي لهياكل متحجرة لحيتان بدائية وأسنان سمك القرش وأصداف وغيرها من الحيوانات البحرية التي تعتبر متحفًا مفتوحًا، كما يوجد نبات الشورة متحجرًا داخل صخور لينة.

ترجع أهمية وادي الحيتان إلى بيئة طبيعية للحيوانات المهددة بالانقراض مثل الغزال الأبيض والمصري وثعلب الفنك وثعلب الرمل والذئب والطيور المهاجرة النادرة، مثل صقر شاهين وصقر الغزال والصقر الحر والعقاب النساري وأنواع أخرى من الطيور المهاجرة مثل البط والسمان والتفلق والبلشون والعنز وغيرها، ومن النباتات البرية الأتل، الرطريط الأبيض، العاقول، السمار، الغاب، البوص، الغردق، الحلفا وغيرها.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم اليونسكو عام ٢٠٠٥ سجلت منطقة وادي الحيتان في قائمة المحميات الطبيعية كأول موقع طبيعي مصري وسادس موقع عربي يتم تسجيله في قائمة اليونسكو كتراث طبيعي عالمي باعتبارها تضم حفريات لنوع منقرض من الحيتان في الصحراء الغربية بمصر، الأمر الذي ساعد العلماء على معرفة مراحل تطور حياة هذا الكائن الثديي الذي تحول على مر السنين من كائن بري إلى بحري.

وتتميز منطقة وادي الحيتان بنظام بيئي فريد من حيث وجود الأراضي الرطبة والتراكيب الجيولوجية والعيون المائية والحفريات النادرة، كما تتواجد مجموعة كبيرة من هياكل الحيتان يصل عددها إلى ٤٠٦ هياكل منها ٢٠٥ هياكل عظمية كاملة ترجع إلى ٤٠ مليون عام، بالإضافة إلى وجود الكثير من الحيوانات والأسماك الأخرى مثل: القروش والأسماك العظمية وعروس البحر والدرافيل، وتعد هذه المنطقة من أجمل بقاع العالم لوجود التلال الرملية الصغيرة والنتوءات الصخرية من الحجر الرملي ذات الأشكال المتنوعة التي أعطت للمنطقة هذه الأهمية العالمية.

«دليل معايير الاستدامة البيئية».. استراتيجية مصر للتحول الأخضر

نظمت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورشة عمل، عبر تقنية فيديو كونفرانس، لمناقشة الخطوات التنفيذية لبدء تطبيق «دليل معايير الاستدامة البيئية: الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر» بالتعاون مع وزارة البيئة، وبمشاركة عدد كبير من ممثلي الوزارات والجهات المعنية.

وأكدت د. هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أهمية اتخاذ خطوات عملية لتطبيق دليل «معايير الاستدامة البيئية»، من خلال نشر ثقافة الاستدامة، وتحديد آليات متابعة مؤشرات الأداء الخاصة بالقطاعات كافة، لقياس مدى التقدم في الهدف المحدد من خلال تنفيذ المشروعات والأنشطة ذات الأولوية في التمويل والتأثير الإيجابي على البيئة، فضلًا عن متابعة عملية تنفيذ المعايير الواردة بالدليل، لضمان رصد الإنجازات، وكذلك الوقوف على التحديات التي تواجه الوزارات والجهات المعنية، لتقديم الدعم اللازم لها. وأضافت «السعيد» أنه من المستهدف زيادة الاستثمارات العامة الموجهة للمشروعات الخضراء من ١٥٪ في خطة العام الحالي (٢٠٢١/٢٠)، إلى ٣٠٪ في خطة العام المالي (٢٠٢٢/٢١).

ومن جانبها، أفادت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، بأن دليل معايير الاستدامة البيئية يعتبر ثمرة جهود العمل البيني في مصر، بدءًا من الرصد البيني وتحليل البيانات وقياس المؤشرات البيئية وأدوات حماية البيئة، وانتهاءً بوضع المعايير والاشتراطات والأدلة الإرشادية لدمج الأبعاد البيئية في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وأشارت «فؤاد» إلى أن هذا الدليل يعتبر من أهم وأنجح منهجيات التحول الأخضر التي اختارتها مصر لتحقيق التنمية المستدامة والقائمة على تحضير خطة موازنة الدولة، وهي منهجية تتغلب على أهم تحديات هذا التحول وهو إتاحة التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات خضراء، أو التخطيط للمشروعات الإنتاجية أو الخدمية، أو تطوير وتوفيق أوضاع المشروعات القائمة للتوافق مع المعايير البيئية. وفي السياق ذاته، أشادت وزيرة البيئة بالشراكة والتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإصدار هذا الدليل، والتي آمنت بأهمية رأس المال الطبيعي في مصر وحتمية التخطيط وتوفير التمويل للتحول للاقتصاد الأخضر لحماية وتحسين البيئة المصرية؛ وفاءً لحق المواطنين والأجيال القادمة في الحياة الكريمة والنظم البيئية القادمة على تقديم خدماتها بصورة مستدامة.

وعلى جانب آخر، أكد الدكتور جميل حلمي، مساعد وزيرة التخطيط لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة، أن إطلاق دليل «معايير الاستدامة البيئية» يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مشيرًا إلى أن مصر في طليعة دول المنطقة في هذا المجال، لافتًا إلى أن دول العالم أجمع انتبهت لأهمية التحول إلى الاستثمارات صديقة البيئة بعد جائحة كورونا، حيث تأكد العالم من وجود علاقة قوية بين الاهتمام بالنواحي البيئية والصحة العامة، ومن ثم القدرة على التعافي من تداعيات أزمة كورونا.

وتابع «حلمي» بأن دليل معايير الاستدامة البيئية يتضمن ١٤ قطاعًا، ليس فقط للجهات الحكومية، ولكن للقطاع الخاص أيضًا، مؤكدًا أن الدليل لا يعني الخطة الاستثمارية للدولة، بل يشمل خطة التنمية المستدامة بشكل عام، وهو ما يستدعي تعاون الجهات المعنية كافة. وشدد مساعد وزيرة التخطيط على أهمية دمج بُعد الاستدامة البيئية في كافة مراحل المشروعات (التخطيط، التمويل، التصميم، التنفيذ، التشغيل)، لافتًا إلى أن هذا الدمج غير مرتبط بتمويل المشروعات التي لها آثار إيجابية على البيئة فقط، بل يركز على كافة المشروعات الاستثمارية التي تمولها الدولة، حيث لا بد من وجود دراسة لتقويم الأثر البيئي لأي مشروع. كما استعرض «حلمي» الجهود المبذولة من بعض الوزارات في التعافي الأخضر، منها على سبيل المثال، مشروعات الري الحقلي والري الحديث، وتأهيل وتبطين الترع، والمعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي، والنقل الذكي والقطار الكهربائي والمونوريل، وتوصيل الغاز الطبيعي للمخابز، وغيرها.

من جانبها، أشارت المهندسة سماح صالح، مسئول التنمية المستدامة بوزارة البيئة والمدير الوطني لمشروع «بناء القدرات ٣»، إلى البرنامج التدريبي الذي تنفذه وزارة البيئة من خلال المشروع؛ بهدف بناء قدرات الكوادر الحكومية في مجال الاستدامة البيئية والاتفاقيات البيئية الدولية المحققة لذلك، ومنها اتفاقيات ريو الثلاث للتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر.

يأتي هذا في إطار التعاون المثمر بين وزارة البيئة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بهدف مراعاة الاستدامة البيئية في مشروعات الموازنة الحكومية للدولة، حيث يقوم المشروع بتدريب عدد من القطاعات ذات الأولوية عن المفاهيم والآليات والمؤشرات البيئية والهدف من تحقيق الاتفاقيات البيئية الدولية، بالإضافة إلى إعداد دلائل إرشادية تخصصية في القطاعات ذات الأولوية لتحقيق الاستدامة البيئية الذي سيتم البدء في تنفيذه خلال الأسابيع القادمة، مؤكدة أن هناك رؤية واضحة ومحددة ببرنامج زمني واضح لدمج الأبعاد البيئية والاستثمارات الخضراء في موازنة الدولة المصرية، مشيرةً إلى أن السنوات الماضية شهدت مزيدًا من الضغوطات على النظام الاقتصادي في العالم للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، فعلى سبيل المثال تعد مخاطر تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والأحداث المناخية الحادة، من ضمن أكثر خمسة مخاطر عالمية خلال عام ٢٠٢٠.

منسقة الأمم المتحدة: مصر خلقت قصص نجاح ملهمة في مواجهة آثار تغير المناخ

التقت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة بالسيدة إيلينا بانوفا، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة بالقاهرة، لبحث آليات دعم التعاون بين الجانبين في مجالات البيئة، حيث أكدت الدكتورة ياسمين فؤاد دور برامج وكالات الأمم المتحدة في دعم العمل البيني في مصر على مدار السنوات الماضية ومنها بناء القدرات الوطنية في مجال حماية البيئة، وإعداد خطة العمل الوطنية للبيئة، وتطوير وإدارة المحميات الطبيعية وصون التنوع البيولوجي، مشيرة إلى دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تطوير إدارة المحميات الطبيعية والتي تمثل ١٥٪ من مساحة مصر، ودمج السكان المحليين في إدارتها ليكونوا ضلعًا أساسيًا يضمن استدامتها، كتجربة تدريب السكان المحليين بسانت كاترين على الاستفادة من النباتات الطبية التي تنمو بها بدلًا من حرقها.

وأشارت وزيرة البيئة أيضا إلى دور الأمم المتحدة في دعم جهود مصر في ملف التغيرات المناخية، ومنها الإعداد لاستراتيجية مصر منخفضة الكربون، وتنفيذ البرنامج الرائد لكفاءة استخدام الطاقة، وتطوير المناطق الريفية تحت رعاية القيادة السياسية من خلال نشر تكنولوجيا إنتاج البيوجاز من روث الحيوانات والمخلفات الزراعية، والتي بدأت منذ سنوات عديدة بالتعاون بين وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذها في وحدات صغيرة ثم متوسطة وكبيرة، وصولًا لإنشاء مؤسسة الطاقة الحيوية التي تعمل على نشر تلك التكنولوجيا في بقاع قرى مصر للارتقاء بمستوى معيشة قاطني المناطق الريفية.

وأكدت وزيرة البيئة أيضًا أن الجهود الدءوبة للوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدار السنوات العشر الماضية، حولت حلم دمج البعد البيني في الوزارات وقطاعات التنمية إلى حقيقة، بعد إعلان معايير الاستدامة البيئية خلال الأشهر الماضية، حيث ستتضمن الخطة الاستثمارية للدولة للعام القادم ١٥ معيارًا بينيًا ملزمًا للوزارات والجهات المختلفة لتنفيذ مشروعاتها، ويتم حاليًا تدريب المعنيين بالوزارات والقطاعات على آليات تنفيذ ذلك.

ومن جانبها، أشادت السيدة إيلينا بانوفا، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة بالقاهرة، بخطوات مصر الحثيثة في تحقيق الاستدامة البيئية والاستثمار البيني، ودور مصر في الدفع بقضية تغير المناخ واتفاق باريس ومفاوضاته ووضعه حيز التنفيذ، مؤكدة أن مصر تعتبر نموذجًا ملهمًا للدول فيما حققته في مجال التخفيف من آثار التغيرات المناخية، كتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتخفيف انبعاثات قطاع النقل. ودعت وزيرة البيئة المصرية لطرح قصص النجاح المصرية في مجالي التخفيف والتكيف مع آثار التغيرات المناخية في إحدى حلقات ملتقى فريق الأمم المتحدة القطري الذي سيعقد خلال الفترة القادمة، لتكون نماذج ملهمة للدول الأخرى.

وأوضحت وزيرة البيئة أن النجاح في مواجهة آثار تغير المناخ يتطلب التزام الدول المتقدمة بدفع تكلفة انبعاثاتها، وتيسير حصول الدول النامية على الوسائل التي يتيحها اتفاق باريس للمواجهة سواء موارد تمويل أو نقل التكنولوجيا، مشيرة إلى أن استمرار مصر في خلق مزيد من قصص النجاح في مواجهة آثار تغير المناخ يحتاج المزيد من التعاون والدعم من الأمم المتحدة، كما يحتاج لتوفير الموارد المالية اللازمة.

أين اختفى النحل؟!

سواءً لاحظت ذلك أم لا، فأعداد النحل أصبحت أقلَّ بكثير من أي وقت مضى، حيث يعاني أكثر من ربع أنواع النحل - البالغ عددها ٢٠,٠٠٠ نوع - من حالة تدهور حاد تصل إلى الانقراض بالفعل منذ عام ١٩٩٠، وبكل تأكيد هناك مجموعة من الأمور يجب تسليط الضوء عليها هي المسببة لهذه الكارثة منها - بلا شك - الاستخدام المفرط والعشوائي لمبيدات الآفات والحشرات، وتقلص أعداد النباتات والمساحات الخضراء، بالإضافة إلى التعدي البشري وتدميره للموائل. إلا أن التهديد الأضخم والأكثر خطورة هو تغير المناخ الذي يتسبب في تشويه البيئات الطبيعية لحياة النحل (مواسم التلقيح، تنوع النباتات... إلخ) بمعدل سريع لا يمكن تداركه أو التكيّف معه.

ومن المفارقات الغريبة أنه خلال جائحة فيروس كورونا، شهدت أعداد النحل زيادة طفيفة، والسبب في ذلك انخفاض النشاط البشري في الكثير من المناطق والبلدان، لكن ذلك ليس حلًا للمشكلة على الإطلاق خاصة مع التحوّل تدريجيًا إلى معايشة هذا الوضع وعودة الحياة إلى طبيعتها الأولى قبل كورونا! ولكن ربما تسأل: ماذا يمكنني أن أقدم على المستوى الفردي للمساهمة في الحفاظ على النحل؟ الإجابة بسيطة: فقط «ازرع وردة»، فبخلاف ما تضيفه هذه الوردة من منظر جمالي ورائحة عطرية، فإنها بذلك تعمل على جذب الملقحات وتساعدها على الحياة، كما يمكنك وضع أسفنجة إلى جانب الأزهار لتحتفظ ببعض الماء وتوفيره للنحل.

قد تبدو صغيرة، ولكن النحلة تُعد أحد أهم الكائنات التي تحافظ على التنوع البيولوجي؛ لما تقوم من نقل لحبوب اللقاح، وبدونها سنكون معرضين لفقدان الغالبية العظمى من المحاصيل المزروعة والنباتات البرية. إذا لم نتمكن من إنقاذ النحل الآن، فقد تكون الفواكه والخضراوات الطازجة من الأشياء النادرة في جميع أنحاء العالم، مما قد يؤدي بدوره إلى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق تصل للحروب. أضف إلى ذلك خسارة أعداد كبيرة من نحل العسل الذي يمثل مصدرًا طبيعيًا غنيًا بالمغذيات، فضلًا عن كونه مصدر كسب للعديد حول العالم. لذا، يبدو أن الحفاظ على النحل يستحق منا استثمار الجهد والوقت والمال في هذه المرحلة، ليس فقط من أجل الحفاظ عليه كنوع، ولكن أيضًا من أجل الحفاظ على بقاء الإنسان!

«فينوس» بصمة خضراء في ربوع الوطن

أسهمت بمنتجاتها في ترشيد استهلاك الطاقة وخفض معدلات تولد المخلفات الصلبة والخطرة

تُعد شركة فينوس إحدى كُبرى الشركات المتخصصة في تصنيع المصابيح والأدوات الكهربائية وذلك منذ إنشائها عام ١٩٦٤، حيث تقوم الشركة بتصنيع العديد من الأدوات الكهربائية بطرق تصنيع حديثة تواكب آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا وأبحاث التطوير، وذلك بفضل إدارتها المتفتحة ومهندسيها وخبرائها المحترفين.

وفي ظل ما تعانيه البيئة من تلوث، يسهم استهلاك الطاقة بشكل رئيسي في زيادة هذه المعاناة، حيث إن محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تقوم بحرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والمازوت وغيرهما، ينتج عنها ملوثات عديدة أبرزها الغازات الدفيئة التي تسهم في زيادة الاحتباس الحراري، فضلًا عن الضوضاء وتلويث الهواء مما يعرض صحة الكائنات الحية للخطر.

ونظرًا للتأثير السلبي لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية، أصبح ترشيد استهلاك الطاقة بشكل عام والكهرباء بشكل خاص إحدى النقاط المحورية للحفاظ على البيئة ومواردها وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق زيادة الوعي بهذه القضايا لتصحيح السلوكيات والمفاهيم الخاطئة، بالإضافة إلى استخدام أجهزة موفرة للطاقة ومصابيح عالية الكفاءة بدلًا من المصابيح التقليدية.

تسهم «فينوس» بشكل كبير في الحفاظ على البيئة عن طريق منتجاتها التي تتميز بكونها ذات كفاءة أعلى واستهلاك للكهرباء أقل، بالإضافة إلى تقديم مجموعة واسعة من المنتجات بقدرات مختلفة وأسعار مناسبة تلبي جميع الاحتياجات، ولم تكتف الشركة بذلك، حيث قامت بزيادة منافذ البيع منتشرة في أغلب محافظات الجمهورية، لتترك بذلك بصمة خضراء في ربوع الوطن.

على جانب آخر، يمثل العمر الافتراضي للأدوات والمصابيح الكهربائية أحد الجوانب البيئية المهمة، حيث تسهم الأدوات الكهربائية والمصابيح التقليدية - الفتيل والفلوروسينت - في زيادة المخلفات الخطرة والمخلفات البلاستيكية نظرًا لعمرها الافتراضي القصير، ما يشكل حملًا كبيرًا على البيئة.

ومن إسهامات فينوس الجديرة بالاحتفاء تقليل معدلات تولد مخلفات الأدوات والمصابيح الكهربائية، وذلك عن طريق تصنيع منتجات ذات عمر افتراضي أطول والاعتماد على إنتاج مصابيح "LED" كبديل للمصابيح التقليدية نظرًا لاستهلاكها الأقل من الكهرباء - بنسبة تصل إلى ٨٥٪ - عند المقارنة مع مصابيح الفتيل، بالإضافة إلى عمرها الافتراضي الذي يصل إلى ٢٥ ضعف المصابيح العادية.

ويمثل مصنع الشركة بالمنطقة الصناعية الخامسة بمدينة السادس من أكتوبر نقطة مضيئة في الصناعة الوطنية، وذلك نظرًا لالتزام المصنع بتطبيق أحدث نظم الإدارة البيئية، وتبنيه تقنيات تصنيع صديقة للبيئة؛ لتستحق بذلك منتجات فينوس عن جدارة لقب «بكل فخر.. صنع في مصر».

شركة فينوس للأدوات الكهربية تُعد صرحًا مصريًا عريقًا ونموذجًا بيئيًا مشرفًا جديرًا بأن نحتفي به في عدد مجلة «أخبار البيئة» لشهر أبريل.

أهالي زاوية عبد القادر يستغيثون والبيئة تستجيب

يأتي ذلك في إطار الدور التي تقوم به الدكتورة ياسمين فؤاد ووزارة البيئة بالتأكيد على الاستجابة الفورية لشكاوى المواطنين وأعضاء مجلس النواب؛ حفاظًا على صحة الأهالي من وقوع أي ضرر بيئي، إضافة إلى المتابعة الدورية لضبط الأداء البيئي للمنشآت بهدف التأكد من مدى التزامها بالاشتراطات والمعايير الواردة بقانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، حيث تقوم الوزارة وفرق التفتيش البيئي باتخاذ ما يلزم من إجراءات حيال المخالفين.

مساحة إعلانية
01001 29 49 10

الدكتورة نهى سمير..
من مدرسة الراهبات بالإسماعيلية إلى أفضل باحثة في هولندا

دائمًا ما يشغل منصب عميد كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية بجامعة عين شمس أساتذة أفذاذ وبينيون نجباء، منهم عن جدارة الدكتورة نهى دنيا، فبعد تعيينها عميدًا للكلية في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠ تستكمل بهمة عالية وعزيمة ماضية المسيرة الخضراء للكلية.

بدأت الدكتورة نهى دنيا حياتها الدراسية بالالتحاق بمدرسة الراهبات بالإسماعيلية، ولم تلبث أن أظهرت نجابةً وتفوقًا مكناها من أن تكون الأولى على المحافظة في المرحلة الابتدائية وكذلك الإعدادية، هذا التفوق استمر في المرحلة الثانوية حيث تمكنت نهى الشابة اليافعة والتلميذة النابغة من أن تكون بين أوائل الجمهورية، لتلتحق بعد ذلك بكلية الهندسة جامعة عين شمس، إيذانًا ببدء رحلة علمية حافلة.

لم تتراجع همة دنيا في المرحلة الجامعية، بل زاد إصرارها على النجاح والتفوق، لتتحصل في عام ١٩٩٣ على بكالوريوس الهندسة الكهربائية بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف، بالإضافة إلى منحها لقب الطالبة المثالية، ليتم تعيينها معيدًا في العام نفسه، إلا أن شغفها المتزايد بالبيئة كان له السبب في أهم تحوّل في حياتها العلمية.

لم تتردد نهى المهندسة الطموحة في بدء رحلتها مع البيئة، وكانت أولى محطات هذه الرحلة هي حصولها على دبلوم الإدارة البيئية من معهد ماستريخت بهولندا في عام ١٩٩٥، وبعد ذلك بثلاث سنوات نجحت الباحثة المجتهدة في الحصول على درجة الماجستير في تحليل ورصد الأنظمة البيئية من معهد علوم الأرض والفضاء (ITC) بهولندا، بالإضافة إلى تكريمها من قبل المعهد كأفضل رسالة ماجستير عن العام.

وتصف دنيا التحديات التي واجهتها في الدراسة بأوروبا بقولها: «لم تكن فكرة وجود امرأة إفريقية عربية مقبولة في هولندا، أضف إلى ذلك كوني مسلمة ومحجبة، ونتيجة لذلك واجهت الكثير من الصعوبات والمضايقات عند التعامل والاختلاط مع المجتمع الهولندي، إلا أنني استطعت بتفوقي وأخلاقي وبعد توفيق الله عز وجل أن أغير الصورة النمطية في هذا المجتمع عن المرأة العربية».

وفي عام ٢٠٠٢، يُتوج جهدها المتواصل وعملها المتفاني بحصولها على درجة الدكتوراه في الهندسة البيئية من معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس، لتتدرج في المناصب حتى تصل إلى أستاذ الهيدروليكا البيئية بالمعهد نفسه (وذلك قبل أن يتحول المعهد إلى كلية بداية من العام الجاري بعد قرار

المجلس الأعلى للجامعات وفي انتظار القرار الجمهوري). ومنذ ذلك الحين، وبرصيد يصل إلى تسعين بحثًا وخمسة كتب، أسهمت الدكتورة نهى في إثراء المكتبة البيئية محليًا وعالميًا، إضافة إلى مشاركتها في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل للتوعية بأهم القضايا البيئية، وفي عام ٢٠١٨ وخلال مشاركتها في المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المياه، حصلت الدكتورة نهى على جائزة أفضل بحث.

لم تدخر «دنيا» أي جهد للمساهمة بعلمها في نهضة الوطن، حيث شاركت في إعداد الدراسات والأبحاث البيئية للعديد من المشاريع القومية والقضايا المهمة، أبرزها: إعادة تأهيل وتطهير البحيرات الشمالية (مريوط، المنزلة، البردويل، البرلس، إدكو)، تأثيرات سد النهضة على مصر، تأثير تخزين المبيدات الخطرة، التقييم البيئي لمحطات الصرف الصحي، نمذجة المياه الحضرية في محافظة الإسكندرية.

وعند سؤالها عن تمكين المرأة في مصر عقّبت بقولها: «ملف تمكين المرأة شهد تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، خصوصًا بعد مبادرة الرئيس الإيجابية في عام ٢٠١٧ بجعله عامًا للمرأة، في حين تمثل كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية نموذجًا مصغرًا يُحتذى به في هذا الشأن، حيث إن العميد امرأة وكذلك وكيليها، هذا بخلاف أن ستة من أصل سبعة أقسام بالكلية يترأسها سيدات كلهن وصلن إلى ما وصلن إليه بالجد والاجتهاد، ففي النهاية لا يوجد فرق بين رجل وامرأة، الفيصل هو الكفاءة وإتقان العمل»، وأضافت: «المرأة هي أساس البيت وهي المسئولة عن غرس قيم الحفاظ على البيئة والسلوكيات السليمة في نفوس صغارها».

وفيما يخص مبادرة «اتحول للأخضر»، أعربت الدكتورة نهى عن أن الكلية بدأت بالفعل في اتخاذ إجراءات عدة لتحويل منشآت الكلية لتكون صديقة للبيئة، هذا بالإضافة إلى البدء في مشروع لإعادة تدوير مخلفات الجامعة من الورق والبلاستيك وغيرهما.

ورغم ما نمر به من صعوبات نتيجة لفيروس كورونا، حرصت الدكتورة نهى على توفير البدائل الإلكترونية المناسبة لطلبة الماجستير والدكتوراه بالكلية، هذا بالإضافة إلى توفير العديد من الدورات وورش العمل وكذا امتحانات القبول إلكترونيًا، وذلك تيسيرًا على الطلاب وتطويعًا للتكنولوجيا الحديثة في خدمتهم تماشيًا مع التحول الرقمي للكلية. وخلال الأشهر القليلة الماضية، وقعت دنيا مجموعة من بروتوكولات التعاون البيني مع بعض الهيئات والمؤسسات، أبرزها الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي والهيئة العربية للتصنيع ومصنع النصر للكيماويات.

وعن رؤيتها للكلية وخطة التطوير المستقبلية أفادت «دنيا» بقولها: «رؤيتنا للكلية هي أن تكون صرحًا بيئيًا يقوم بإعداد الكوادر البيئية سواءً في مصر أو في منطقتنا العربية، وذلك من خلال إعداد مناهج دراسية حديثة تواكب العصر، والتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بالبيئة، بالإضافة إلى المشاركة في إعداد الدراسات والأبحاث البيئية لمختلف المشاريع وأهم القضايا».

على جانب آخر، تمثل التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها حجر الزاوية في رؤية مصر ٢٠٣٠، وهو ما أكدته الدكتورة نهى، حيث أشارت إلى تقديم كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية بجامعة عين شمس العديد من الدورات التدريبية وورش العمل لمناقشة أهداف التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها، بالإضافة إلى الاشتراط على الطلبة تحديد أوجه الاستفادة من مواضيع البحث المقدمة في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وكيف ستسهم هذه الأبحاث في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠. واختتمت الدكتورة دنيا اللقاء بقولها: «الوعي البيئي هو الخطوة الأولى والركيزة الأساسية للحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة».

وفي الختام، فمقال واحد لا يكفي لاستعراض إسهامات الدكتورة نهى وعطائها الغزير، ولكن حسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق ومن السوار ما أحاط بالمعصم، ولا يسعنا في النهاية إلا أن نتمنى لسيادتها التوفيق والسداد.

حصلت الدكتورة نهى على درجة الماجستير من معهد علوم الأرض والفضاء بهولندا عام ١٩٩٨

عينت الدكتورة نهى عميدًا لكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية عام ٢٠٢٠

بأكثر من ٩٠ بحثًا وكتابًا أسهمت الدكتورة نهى في إثراء المكتبة البيئية محليًا وعالميًا.

جودتنا، أمانتنا.

منذ بزوغ فجرها آمنت **سيسكو ترانس** بأن الجودة الشاملة ومعدلات الأداء المتميزة هما ركيزتا النجاح الذهبيتان، ولهذا كان من الضرورة بمكان أن نتمتع بعين ثاقبة ترصد أدقّ التفاصيل كي نتمكن من جعل كل خطوة نخطوها حدثاً جديراً بالاحتفاء. إيماننا العميق بمبادئ الجودة يتضح جلياً اليوم في قدرتنا على تحقيق أعلى معدلات الشحن والتفريغ في مصر والشرق الأوسط وتمكّننا من جذب أنظار العالم لنموذجنا الفريد.

SESCO TRANS

www.sescotrans.net